Dr. Eng.
Nader Riad

رؤية تستحق الدراسة

الاقتصاد يبدأ بالعمل

كان لزيارة وزير الاقتصاد والعمل الألماني الهر وولفانج كلمنت للقاهرة الشهر الماضي نجاح ذو صدي بين مؤسسات الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة ورجال الأعمال ، وعلي مستوي وزارة التجارة الخارجية وأدواتها ، وذلك نتيجة للحوارات الناجحة المتبادلة معه ومنه .

أما نحن رجال الصناعة ، فقد لفت نظرنا أمر آخر وهو أنه كيف يضم هذا الوزير لأول مرة بين وزارتين ليستا علي شاكلة واحدة ؟!!..

فلقد سمعنا من قبل – مما لم يعد الأمر مستغرباً – عن ضم وزارتين ذات علاقة في وزارة واحدة مثل وزارات الصناعة والتجارة ، الصناعة والبيئة ، التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ، العمل والصناعات الصغيرة .. لكننا لم نسمع من قبل عن ضم وزاريّ الاقتصاد والعمل في وزارة واحدة ، خاصة أن الاقتصاد في ألمانيا يعني في المقام الأول " الصناعة" ، وان ضمت كثيراً من غير ذلك وما هو دون ذلك .

والسبب في علامة الاستفهام سالفة الذكر التي لا تخلو من تعجب أن الصناعة والعمل يشكلان فرقتين لا يضمهما نفس الفريق ، ففرقة الصناعة تعمل علي تخفيض التكلفة الصناعية بما في ذلك عدم زيادة الأجور .. بينما فرقة العمل والاتحادات والنقابات تسعي لزيادة الأجور وخفض ساعات العمل دون الاهتمام كثيراً بتداعيات ذلك من آثار سلبية علي الصناعة والاقتصاد .

إذن يبقي السؤال .. كيف تجمع وزارة واحدة هذين النقيضين ؟!!.. وما الحكمة غير الواضحة من وراء ذلك ؟!!

الحقيقة تكمن في تغيير المفاهيم ، إذ أن وزارة العمل وما يتبعها من اتحادات عمالية ونقابات مهنية وحركة عمالية ذات قوانين توظف لصالحها ، أصبحت الآن علي بينه ووضوح رؤية من أن هدفها الاستراتيجي الأول لم يعد علي ما كان عليه من قبل من مناصرة للعامل ضد صاحب العمل في استخلاص حقوقه المحتجزة ، إذ أن حركة التطور ونضج العلاقة بين صاحب العمل والعامل ،

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

بالإضافة لسلامة تطبيق القوانين لم يعد يدع مجالاً لتوظيف أي نشاط نقابي في هذا المجال ، إذ اصبح المحك لاهتمام النقابات والاتحادات العمالية ينحصر في مكافحة التعطل عن العمل ، وإنشاء فني مؤهل ليقابل كل فرصة عمل مهما كان موقعها ، وبذلك تحول النشاط العمالي ووزارة العمل تحديداً إلى مجال التدريب المستمر والتأهيل ، ثم إعادة التأهيل وهي عملية – في دولة مثل ألمانيا الاتحادية – لا شك تتسم بارتفاع التكلفة من ناحية ، ووجوب التحقق من فائدتها علي الاقتصاد من ناحية أخرى ، أي علاقة تكلفة التدريب بالعائد الاقتصادي من وراء هذا التدريب عالي التكلفة هما طرفي المعادلة .

ومن هنا جاءت القوة المركزية " الجاذبة " ، التي جمعت بين طرفي المعادلة الصعبة في إنشاء وزارة الاقتصاد والعمل .

وهذا الأمر يدعونا في مصر إلى التأمل في الفائدة التي يمكن تحقيقها من ضم وزارتي الصناعة والاقتصاد في وزارة واحدة يسير ذلك بصورة متوازية مع الاتجاه الحديث الذي عبر عنه النموذج الألماني الصالح للتطبيق .

فجدير بالذكر أن الاقتصاد المصري استطاع الصمود أمام أزمات كثيرة إذ انه ليس بمعزل عن الاقتصاد العالمي صعوداً وهبوطاً بطريقة أو بأخري ويبقي الأمل معقوداً علي القطاع الصناعي وعلي وجه الخصوص ذو النشاط التصديري باعتباره القاطرة الرئيسية للحركة الاقتصادية .

وحيث أن منظومة العمل تديرها الصناعة ، والعمل والعمال هما أهم مكونات المنظومة الصناعية ، لذا فإن ضم وزارتي الصناعة والاقتصاد سيكون له مردوده الإيجابي في التعامل مع طرفي المعادلة المتمثل في الإيراد والاستثمار أي البسط في الإيراد والمقام في موقع الاستثمار الصناعي ، من هنا تأتي القوة المركزية لمخرجات القطاع الصناعي كعنصر حاكم في بناء اقتصاد قوي .

في النهاية فإن القارب والمجداف يظل في لغة الصناعيين هو قبول التحدي القادم به المستقبل والإعداد له من الآن وذلك بمقاييس الجودة المتجددة والبحث عن الميزة التنافسية الواحدة تلو الأخرى ، والاستعداد للمستقبل بمتطلباته التي تحتاج للرؤية بقدر ما تحتاجه من التقدم الفني والقدرة علي الانتصار في معركة المنافسة علي الصعيد الدولي بدءاً من الصعيد المحلي .

لعل هذه الرؤية تلقي المزيد من المؤيدين لها .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة